(مِن أُسس التَّرجيح النّحوي عند الرازي في بيان ما يعودُ عليه الضمير)

الباحثة زهراء كريم محمد

د. عباس اسماعيل سيلان

إنَّ الترجيح هو: " تقويةُ أحدِ الأقوال في تفسير الآية لدليلٍ أو قاعدة تقويه.." ([1])

" لقد أسهمت مظاهر اختلاف الآراء وتعدّد الأوجه الإعرابية في ولادة ظاهرة الترجيح في النحو العربي، وقد عزّزها المنطقُ السائد بين النحاة من أنّ أقوالهم النحوية ليست قواعد ثابتة لا تتغير، وأنّ الكلامَ يخضعُ إلى سياقه ومقامه بالدرجة الأولى، وتتحكّمُ به شبكةٌ قويّةٌ من العلاقات اللّفظية والمعنويّة وتصهر أبعادَه الدلالية في صنعته النحوية." ([2])

وبدراستنا لمفاتيح الغيب وجدنا الرازي قد أولى اهتمامًا لمرجع الضمير في الآيات الحكيمة، واعتمدَ قواعد كثيرة في تحديد مرجع الضمير؛ ليستقيم تفسيره، والدّارسُ لتفسيرهِ يجدهُ قد أفاد ممن سبقه وهذا منهج يدل على احترامه لسابقيه، ولكنّه من جهةٍ لم يبقَ مكتوف الأيدي، ولم يكن متابعا دون إبداء رأي، بل كان يجتهد ويرجح ويحلل ويبدي تعليله في التوجيه وفي إبداء الرأي وهذا أمر سنجده في هذا الموضوع الترجيح النحوي.

وباطلاع الباحثة على تفسير الرازي وتركيزها في دراسته لموضوع الضمير وجدت ان ثمة مرجحات كررها كثيرًا في معالجة الضمير ولا سيما في تحديد العائد، ومنها:

([1]) مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار ابن الجوزي– الدمام، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ: ١٠.

([2]) مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف، مجلة محكمة، العدد الأربعون، سامي عوض، يوسف عبود. ٢٠١٥.

الترجيحُ (أقرب مذكور).

هذه القاعدة كثيرًا ما وظفها الرّازي في تحديد ما يعود عليه الضمير .فنجده يقول مقرّرًا هذه القاعدة: " والضَّميــرُ يجــبُ عَــودهُ إلــى أقــرب المــذكــورات" (٣)

على أن هذا الأمر لم يتخصص عند الرازي فحسب فهذا ابن حزم الأندلسي يقول: " والضمير الراجع إلى أقرب مذكور لا يجوز غير ذلك؛ لأنه مُبدلٌ من مُخبرٍ عنه أو مأمور فيه. فلو رجع إلى أبعد مذكور لكان ذلك إشكالًا رافعًا للفهم، وإنما صُنعت اللغاتُ للبيان، فإذا كانت الأشياء المحكوم فيها أو المخبرُ عنها كثيرة وجاء الضمير يعقبها ضمير جمعٍ فهو راجعٌ إليها جميعًا..، ألا ترى أنك لو قلتَ: أتاني زيدٌ وعمرو وخالد فقتلته. إنه لا خلافَ بين أحدٍ من أهل اللغة في أنّ الضميرَ راجعٌ إلى خالد.." (٤)

وقال أيضًا الدكتور حسين الحربي: " تقرّر هذه القاعدة أن الأصل في العربية أن يرجع الضميرُ إلى أقرب مذكور، فلذلك إذا اختلف العلماء في عائد أحد الضمائر في القرآن، فأرجح الأقوال في هذا الخلاف القول الذي يُعيدُ الضمير إلى أقرب مذكور..." (٥)

ونلاحظُ أنّ هذه القاعدة تجعلُ الرُّكن الأساسيّ في لغتنا العربيّة: (مرجع الضمير إلى أقربِ مذكور)، فلذلك عندما يختلفُ المفسرون في مرجعِ أحد الضمائر في القرآن الكريم فالأرجحُ عندهم هو القولُ الّذي يُعيدُ الضميرَ إلى أقربِ مذكور.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووَهَبْنا لَهُ إسْحاقَ ويَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنا ونُوحًا هَدَيْنا مِن قَبْلُ ومِن ذُرِّيَّتِهِ داوُدَ وسُلَيْمانَ وأيُّوبَ ويُوسُفَ ومُوسى وهارُونَ وكَذَلِكَ نَجْزِي المُحْسِنِينَ﴾ (الأنعام: ٨٤)

---

(٣) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٠ / ٧٥ – ٢١/ ١٣٩.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ) تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية: ٤/ ٢٦.

(٥) مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي: ٢٣٢.

ومن المعهود عند الرازي أن نجدَه قد صرّح بلفظ (أقرب مذكور) في تحديد مرجع الضمير بقوله: " أمّا قوله: ﴿ومِن ذُرِّيَّتِهِ﴾ فقيل ومن ذريّة نوح، ويدلّ عليه وجوه: الأول: أنّ نوحًا أقربُ مذكور وعود الضمير إلى الأقرب واجبٌ، والثّاني: أنه تعالى ذكر في جملتهم لوطًا وهو كان ابن أخ إبراهيم وما كان من ذريته، بل كان من ذرية نوح (عليه السلام) وكان رسولًا في زمان إبراهيم، والثّالث: قِيل يونس ما كان من ذرية إبراهيم بل هو من ذرية نوح" [٦] قال مقاتل:" ومن ذريته يعني نوح" [٧] وكذلك قال الفراء مثله [٨] وقد ضعّف بعضُ المفسّرين عوده على إبراهيم لأنّ يونس ولوطًا لم يكونا من ذرية إبراهيم [٩] وإن كان إبراهيم هو المُحَدَّثُ عنه منذ بداية الآيات، إلّا أنّه أعاد الضمير إلى الأقرب؛ لجزمه بالقول " وعوده على الأقرب واجبٌ".

على أن الرازي وإن اعتمد وجه القرب طريقا للحكم الا أنّه عاضد كلامه بحجج أخرى ، إذ انه جاء بإيراد ذكر النبي لوط (عليه السلام) وهذا يستبعد أن يكون جعل الضمير عائدًا على النبي ابراهيم (عليه السلام) مثلما قد يتصور البعض، بل لابد أنْ ينحصر بالنبي نوح(عليه السلام) ؛ وذلك لأن النبي لوط ليس من ذرية النبي إبراهيم وانما هو ابن أخ، وحتى النبي يونس الذي ذكر في النص، فلا يمكن أن يكون من ذرية النبي ابراهيم بل من النبي نوح وهذه الامور كلها تعزز أن الضمير في ومن ذريته يعود على النبي نوح لا غير ويقوي هذه الحجة أيضا أن هناك من العلماء من أيد هذا الرأي مثلما ذكر، ويلحظ أن الرازي أفاد من السياق في تقرير الحكم .

---

[٦] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٣/ ٦٨.

[٧] ينظر: تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ): ٥٧٣/١.

[٨] ينظر: معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ٣٤٢/١.

[٩] ينظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (ت:٣١٠هـ): ٢٩٦/٣. ينظر: معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٣١٧هـ) تح: محمد عبد الله النمر وعثمان ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة– الرياض، ط١، ١٩٨٩م: ١٦٥/٣. وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ) تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب– بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ٥١٩/١.

وعلى هذه الشاكلة ما جاء في قوله تعالى مُلهِمًا ومُعلّمًا للنّحل في عمل العسل: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِها شَرابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ فِيهِ شِفاءٌ لِلنّاسِ إِنَّ في ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل:٦٩)

وهنا نجدُ صاحبَنا قد أوجب مرجع الضمير لأقرب مذكور فنراه متحدّثًا عن مرجع الضمير بقوله: "الضمير في قوله: ﴿فِيهِ شِفاءٌ لِلنّاسِ﴾ يجب عوده إلى أقرب المذكورات، وما ذاك إلا قولُه: ﴿شَرابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ﴾ وأما الحكم بعود هذا الضمير إلى القرآن مع أنه غير مذكور فيما سبق، فهو غير مناسب". (١٠)

وقد رجّح الرازي مرجع الضمير على الشّراب الذي هو العسل بقوةٍ؛ لوجوب عود الضمير إلى أقرب المذكورات، وكذلك نقول هنا إن إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر. ولأنه لا يمكن القول بالتّقدير مع وجود لفظٍ يحتملُ ذلك الضمير، ويبدو أنّ الرازي يردّ على أناسٍ قالوا بذلك الرأي بالتقدير.

وعلى هذا النحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ (الكهف:٥١)

وهنا أيضًا صرّح الرازي بذكر قاعدة مرجع الضمير بقوله: " اختلفوا في أنّ الضمير في قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ﴾ إلى مَن يعود؟ فيه وجوهٌ: أحدُهما: وهو الذي ذهب إليه الأكثرون، أنّ المعنى ما أشهدتُ الذين اتخذتموهم أولياءَ خلقَ السّماوات والأرض، ولا أشهدتُ بعضهم خَلْقَ بعض... والدّليل: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ وثانيها: وهو الأقرب عندي أنّ الضميرَ عائدٌ إلى الكفار الذين قالُوا لِلرَّسُولِ(صلى الله عليه وآله) إنْ لَمْ تطرُد من مجلِسِكَ هؤُلاءِ الفُقراءَ لمْ نؤمن بكَ، فكأنَّهُ تعالى قال: إنَّ هؤلاءِ الّذينَ أتوْا بهَذا الِافتراحِ الفاسدِ والتَّعَنُّتِ الباطل ما كانوا شركاءَ لي في تدبيرِ العالَمِ بدَليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ما أَشْهَدْتُهم خَلْقَ السَّماواتِ والأَرْضِ ولا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ ولا اعتضَدتُ بهم في تَدبِير الدُّنيا والآخرةِ، بل هم قَومٌ كسائر الخَلْقِ، فلِمَ أقدمُوا على هذا الِاقتراحِ الفاسد ؟ والذي يؤكّدُ هذا أنّ الضميرَ يجبُ عوده إلى أقرب المذكورات، وفي هذه

(١٠) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٠ / ٧٥.

الآية المذكورة الأقربُ هو ذِكرُ أولئك الكفار، وهو قوله تعالى: ﴿بئسَ الظالمين بدلًا﴾ والمرادُ بالظالمين أولئك الكفار..." [١١]

وهنا رجّح الرازي عود الضمير إلى الكفّار؛ لأنهم أقرب المذكورات، ولم يأخذ بالقول الأوّل مع أنه قول الاكثرية، وهذا يعني ايمان الرازي بقوة القاعدة عود الضمير على الأقرب.

ومن هذا الباب قوله تعالى في الحديث عن الساعة وقيامها: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آَتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى * فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ (طه: ١٥ – ١٦)

وبمتابعتنا للرازي في تفسيره نراهُ يعرِض لهذه القاعدة بقوله: " أمّا قولُه:﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ ... في هذين الضميرَين وجهان: أحدُهما: قال أبو مسلم لا يصُدَّنكَ عنها أي عن الصلاة التي أمرتُكَ بها، مَن لا يؤمنُ بها أي بالساعة، فالضميرُ الأوّلُ عائدٌ إلى الصّلاة، والثاني: إلى الساعة، ... وثانيهما: قال ابن عبّاس: فلا يصدّنكَ عن الساعة أي عن الإيمان بمجيئها مَن لا يُؤمنُ بها، فالضميران عائدان إلى يوم القيامة. قال القاضي: وهذا أولى لأنّ الضميرَ يجبُ عودُهُ إلى أقرب المذكورَين، وههنا الأقربُ هو الساعة.." [١٢]

وقد رجّحَ الرازي– بعد نقله لرأي القاضي وابن عباس – عودَ الضميرِ إلى السّاعة؛ لأنّها أقربُ مذكور، وهنا أيضًا قولُه: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ الضميرُ يعودُ إلى الساعة.

ويمكن ترجيح عود الضمير على الأقرب لأنّ النسق القرآني يتوجب عود الضمير على الأقرب إلا إذا كان هناك غاية دلالية أخرى، والعودة على الأقرب دون الأبعد في الأغلب كي لا يكون هناك شرخٌ في ذلك النسق أو سوء فهم بتلقي القرآن الكريم.

---

[١١] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢١ / ١٣٩.

[١٢] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٢ / ٢٣.

وعلى هذه الشاكلة في حديثنا عن قاعدة التّرجيح بالقُرب ما جاء في قوله تعالى: ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ (النجم: ١٥)

وقد يختار الرازي المرجع بذكر لفظة توحي إلى ذلك كقوله: " يحتملُ أنْ يكونَ الضميرُ في قوله: ﴿عِنْدَهَا﴾ عائدًا إلى النَّزلة... والظاهرُ هو أنّهُ عائدٌ إلى السّدْرَةِ وهي الأصحّ..." [١٣]

ولقد رجّحَ عودُ الضميرِ إلى السّدْرَةِ؛ لأنها أقربُ المذكورات. ومن قوله: " وهي الأصحّ..." يظهرُ لنا أنّه اطلع على آراء أخرى وانتخب منها الأصح. ولكنه لم يذكرها بل اكتفى بالترجيح، وذلك لأن (أصحّ) اسم تفضيل يقتضي المفاضلة بين أطراف متعددة ومن هنا رجحت الباحثة أنه يأتي مع الخلافات النحوية وتعدد الآراء لكن شريطة أن يكون ترجيح كي يصح القول (الأصح).

وشواهد الترجيح بالقرب كثيرة، ومنها ما ورد في قوله تعالى: ﴿وذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهم لَعِبًا ولَهْوًا وغَرَّتْهُمُ الحَياةُ الدُّنْيا وذَكِّرْ بِهِ أنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِما كَسَبَتْ لَيْسَ لَها مِن دُونِ اللَّهِ ولِيٌّ ولا شَفِيعٌ وإنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنها أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِما كَسَبُوا لَهم شَرابٌ مِن حَمِيمٍ وعَذابٌ ألِيمٌ بِما كانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (الأنعام: ٧٠)

وقد كشف الرازي عن مرجع الضمير قائلًا: " الضمير في قوله: ﴿بِهِ﴾ إلى ماذا يعود؟ قِيل وذكّرْ بالقرآن، وقِيل إنّه قال تعالى: ﴿وذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهم لَعِبًا ولَهْوًا﴾ والمراد الدّين الذي يجب عليهم أن يتديّنوا ويعتقِدوا صحّته فقوله (وذكّر به) أي بذلك الدّين لأنّ الضمير يجبُ عودَه إلى أقرب مذكور، والدّين أقرب مذكور فوجبَ عود الضمير إليه. " [١٤] وذكر ثلّةٌ من المفسرين مرجع الضمير إلى القرآن أو الدّين [١٥]

---

[١٣] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٨ / ٢٩٢.

[١٤] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٣/ ٢٩.

ويقول ابن عاشور: " الضمير المجرور في (وذكّر به) عائدٌ على القرآن لأنّ التّذكيرَ هو التّذكيرُ بالله وبالبعث وبالنعيم والعذاب، وذلك إنّما يكون بالقرآن فيعلمُ السامعُ أنّ ضميرَ الغَيبةِ يرجعُ إلى ما في ذهن المخاطب من المَقام." [١٦] وقد رجّح الرازي عود الضمير إلى الدّين لأنه أيّده بقاعدة عود الضمير إلى أقرب مذكور. ولعلّ عود الضمير إلى القرآن أولى؛ لأنه مدلولٌ عليه في كثيرٍ من الآيات، أي بذلك الدّين لأنّ الضمير يجبُ عوده إلى أقرب مذكور، إلا أن الباحثة ذهبت مع رأي ابن عاشور كونه الأدق.

وأفادت الباحثة من سائر النص القرآني إذ أطلق على القرآن بالذكر وإن كان أبعد من الدين وهذا يبين قوة عود الضمير على القرآن فالمدار لا يتوقف على البنية السطحية للنص في الكشف عن الحقيقة بل لا بد من انضمام المعنى ومعاونة السياق.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (الأنعام: ٦٨). وكذا في قوله تعالى في سورة ق: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (ق: ٤٥) وهذا من باب تفسير القرآن بالقرآن.

ومن شواهد مرجع الضمير إلى أقرب مذكور ما جاء في قوله تعالى في تقسيم عباده إلى ظالمٍ لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (فاطر: ٣٢)

وهنا نرى صاحبنا الرازي لم يصرّح بلفظ الضمير في تفسيره، ولكنّه تحدث عن مرجعه في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ﴾ فقد قال: " كيفَ يكونُ منَ الأنبياءِ ظالمٌ لنفسهِ؟ نقُول: منهم غيرُ راجعٍ إلى الأنبياءِ المُصطفَيْنَ، بل المعنى:

---

[١٥] ينظر: تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ): ١/ ٥٦٨. ينظر: تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين (ت: ٣٩٩هـ) تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، ط١، ٢٠٠٢م: ٢/٧٧. ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ): ٢٣٢.

[١٦] ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): ٧/ ٢٩٦.

إنَّ الَّذي أوحينا إليك هو الحقُّ وأنتَ المُصطفى كما اصطفَينا رُسلًا وآتيناهم كتبًا، ومنهم أيْ من قَومِكَ ظالِمٌ كَفَرَ بِكَ وبما أُنْزِلَ إلَيكَ، ومُقتَصدٌ آمَنَ بك ولَم يَأتِ بجميعِ ما أمَرتُهُ به، وسابِقٌ آمنَ وعمِلَ صالحًا." (١٧)

ولأجل الجزم والقطع بذلك عمدت الباحثة إلى كتاب آخر للرازي، وهو كتابه (عصمة الأنبياء) إذ أبان بذلك في المسألة: " الضميرُ في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ﴾ عائدٌ إلى قوله: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ لا إلى قوله: ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾؛ لأنَّ عودَ الضميرِ إلى أقرب المذكورين واجبٌ." (١٨)

وهذا ما يوضّحُ لنا أنّ الرّازي قد اهتمَّ اهتمامًا بالغًا في مرجع الضمير في أكثر من كتاب وهذا خير دليلٍ على ذلك.

وممّا ذكر فيه الرازي قاعدة عودِ الضمير إلى أقرب مذكور، قوله تعالى في حديثه عن المطر: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ (الفرقان:٥٠)

وقد أظهر الرازي مرجع الضمير هنا بقوله: " اعْلَمْ أَنَّهُمُ اخْتَلَفُوا في أَنَّ الهاءَ في قَوْلِهِ:﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ﴾ إلى أيِّ شَيْءٍ يَرْجِعُ، وذَكَرُوا فِيهِ ثَلاثَةَ أوْجُهٍ:

أحَدُها: وهو الَّذِي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ أنَّهُ يَرْجِعُ إلى المَطَرِ، ثُمَّ مِن هَؤُلاءِ مَن قالَ: مَعْنى "صَرَّفْناهُ" أنّا أجْرَيْناهُ في الأنْهارِ حَتّى انْتَفَعُوا بِالشُّرْبِ وبِالزِّراعاتِ وأنْواعِ المَعاشِ بِهِ، وقالَ آخَرُونَ: مَعْناهُ أنَّهُ سُبْحانَهُ يُنْزِلُهُ في مَكانٍ دُونَ مَكانٍ، وفي عامٍ دُونَ عامٍ، ثُمَّ في العامِ الثّانِي يَقَعُ بِخِلافِ ما وقَعَ في العامِ الأوَّلِ، قالَ ابْنُ عَبّاسٍ: ما عامٌ بِأكْثَرَ مَطَرًا مِن عامٍ، ولَكِنَّ اللَّهَ يُصَرِّفُهُ في الأرْضِ، ثُمَّ قَرَأ هَذِهِ الآيَةَ. ورَوى ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وآله) أنَّهُ قالَ: «ما مِن عامٍ بِأمْطَرَ مِن عامٍ، ولَكِنْ إذا عَمِلَ قَوْمٌ بِالمَعاصِي حَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ إلى غَيْرِهِمْ، فَإذا عَصَوْا جَمِيعًا صَرَفَ اللَّهُ ذَلِكَ إلى الفَيافِي» وثانِيها: وهو قَوْلُ أبِي مُسْلِمٍ: أنَّ قَوْلَهُ: ﴿صَرَّفْنَاهُ ﴾ راجِعٌ إلى المَطَرِ والرِّياحِ والسَّحابِ والأظْلالِ وسائِرِ ما ذَكَرَ اللَّهُ تَعالى مِنَ الأدِلَّةِ. وثالِثُها: ﴿ولَقَدْ صَرَّفْناهُ﴾ أيْ هَذا القَوْلَ بَيْنَ النّاسِ في القُرْآنِ وسائِرِ الكُتُبِ والصُّحُفِ الَّتِي أُنْزِلَتْ عَلى الرُّسُلِ،

(١٧) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٦ / ٢٥-٢٦.

(١٨) ينظر: عصمة الأنبياء، الإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) تقديم: محمد حجازي، مكتبة الثقافة العربية- القاهرة، ط١، ١٩٨٦م: ٤٤.

وهو ذِكْرُ إنْشاءِ السَّحابِ وإنْزالِ القَطْرِ لِيَتَفَكَّرُوا ويَسْتَدِلُّوا بِهِ عَلى الصّانِعِ، والوجه الأوَّلُ أقْرَبُ؛ لِأنَّهُ أقْرَبُ المَذْكُوراتِ إلى الضَّمِيرِ " ([١٩])

وقد رجّح الرازي عود الضمير إلى المطر؛ -وهو قول الأكثرين-؛ لأنه أقرب مذكور.

فضلًا عن أن الآراء التالية للرأي الأول لم تكن بتلك القوة التي تقنع القارئ، فالأقرب هو العودة على المطر الذي عبر عنه بالماء الطهور بالنص القرآني، فهو مرتكز النعمة التي تحدث بها القرآن لأجل التأثير بعباده والانتباه الى نعمه العظيمة عليهم.

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه:١١٠)

وقد أوضح الرازي مرجع الضمير مرتبطًا بقاعدته، فقال: " الضمير في قوله: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ عائدٌ إلى الذين يتّبعون الدّاعي.. وذكروا في قوله: ﴿لا يحيطون به علمًا﴾ وجهين: الأول: أنّه تعالى يبيّنُ أنه يعلم ما بين أيدي العباد وما خلفهم، ثم قال: ﴿ولا يحيطون به علمًا﴾ أي العباد لا يحيطون بما بين أيديهم وما خلفهم علمًا. والثّاني: أنّ الضمير يجبُ عوده إلى أقرب المذكورات، والأقرب ههنا قوله: ﴿ما بين أيديهم وما خلفهم﴾ "([٢٠])

وهنا الضمير في قوله: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ يعودُ على مفهوم من الكلام وهم الخلق الذين يتبعون الداعي. أما الضمير في قوله: ولا يحيطون به علمًا قد يعود الضمير إلى (الرحمن) وذلك لأنّ الله ليس بمحاطٍ به. وعودُهُ لأقرب مذكور واجبٌ.

وفي قوله تعالى نجد الرازي قد ذكر (عود الضمير إلى الأقرب): ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر: ٩٢)

تحدث الرازي عن مرجع الضمير بقوله: " قَوْلُهُ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ يُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ راجِعًا إلى المُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينَ؛ لِأنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ إلى الأقْرَبِ أوْلى، ويَكُونُ التَّقْدِيرُ أنَّهُ تَعالى أقْسَمَ

([١٩]) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٤/ ٩٨.

([٢٠]) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي(ت:٦٠٦هـ): ٢٢/ ١١٩.

بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْأَلَ هَؤُلاءِ المُقْتَسِمِينَ عَمّا كانُوا يَقُولُونَهُ مِنَ اقْتِسامِ القُرْآنِ، وعَنْ سائِرِ المَعاصِي، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ راجِعًا إلى جَمِيعِ المُكَلَّفِينَ؛ لِأَنَّ ذِكْرَهم قَدْ تَقَدَّمَ في قَوْلِهِ: ﴿وقُلْ إنِّي أنا النَّذِيرُ المُبِينُ﴾ أيْ لِجَمِيعِ الخَلْقِ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ المُؤْمِنِينَ وذِكْرُ الكافِرِينَ، فَيَعُودُ قَوْلُهُ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْألَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ عَلى الكُلِّ." (٢١)

ونجده عندما ناقش هذا الشاهد قد أرجع الضمير إلى الأقرب، أي أقرب مذكور.

فكثيرًا ما استند إلى هذه القاعدة في تحديد العائد، والباحثة تؤيد ما ذهب اليه الرازي بعود الضمير على المقتسمين كونهم هم الذين قاموا بذلك الفعل المرفوض من جعل القران عضين، متفرقا، فهذا الفعل مرفوض ويستحقون أن يحاسبوا عليه، أما القول بإرجاع الضمير على جميع المكلفين، فهو هنا بعيد نوعا ما لأن الآية صريحة بالحديث عن المقتسمين فلا بد من حصل المساءلة بهم تحديدا من باب محاسبة المخطئ.

وكذلك في قوله تعالى عندما ذكرَ ذلكَ تسليةً لِمُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) لأنَّه كان يغتَمُّ بسببِ إعراض القَوم عنه واستمرارهم على الكفرِ، فبيَّنَ أنَّ لهُ في هذا البابِ بسائر الأنبياء أُسوة: ﴿فَما آمَنَ لِمُوسى إلّا ذُرِّيَّةٌ مِن قَوْمِهِ عَلى خَوْفٍ مِن فِرْعَوْنَ ومَلَئِهِمْ أنْ يَفْتِنَهم وإنَّ فِرْعَوْنَ لَعالٍ في الأرْضِ وإنَّهُ لَمِنَ المُسْرِفِينَ﴾ (يونس: ٨٣)

وهنا أوضحَ الرازي مرجع الضمير بقوله:" وأمّا الضمير في قوله: ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ فقد اختلفوا أنّ المراد مِن قوم موسى أم من قوم فرعون لأن ذِكرَهما جميعًا قد تقدّم، والأظهر أنه عائدٌ إلى موسى لأنه أقرب المذكورين." (٢٢) وهذا رجّحه أبو حيان (٢٣) والسمين الحلبي (٢٤) واختار الزمخشري عود الضمير على

---

(٢١) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٩/ ٢١٨.

(٢٢) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٧/ ١٥٠.

(٢٣) البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي (ت: ٧٥٤هـ): ٦/ ٩٤.

(٢٤) ينظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) تح: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم- دمشق: ٦/ ٣٥٤.

(فرعون) [٢٥] وأنكره ابن عطية الذي قال: " وممّا يُضعّفُ عود الضمير على (موسى) أنّ المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قومًا قد تقدّمَتْ فيهم النُّبوَّاتِ، وكانوا في مدَّةِ فرعون قد نالهم ذلٌّ مفرِطٌ، وقد رجوا كشفَه على يد مولودٍ يخرجُ فيهم فيكون نبيًّا. فلمّا جاءهم (موسى) اتَّبعوه ولم يُحفظْ قَطُّ أنّ طائفةً من بني إسرائيل كفرتْ به... فالذي يترجّحُ بحسب هذا أنّ الضمير عائدٌ على (فرعون) " ([٢٦])

والباحثة مع قوة الرأي الذي طرحه ابن عطية إلا أنها تبقى مع رأي الرازي لأنه الأقرب إلى الواقع، ورأي ابن عطية فيه مبالغة، فليس كل بني اسرائيل آمنوا به إيمانا مطلقا بدليل أنهم فيما بعد تسببوا بإيذائه وبعبادة الثور وطلب أمور منه تنم عن ضعف ايمانهم، ثم أن القول إن كل بني إسرائيل قد آمنوا مع وجود فرعون أمر لا يتقبله العقل بحكم أن فرعون لو علم بذلك منهم لأبادهم، ومن هنا فالباحثة مع البقاء على رأي الرازي بدليل الأحوال التي صدرت من بني اسرائيل.

ومما يؤكد عود الضمير على موسى عليه السلام الاستعانة بآيات أخرى تثبت أن السيادة لموسى في قومه والمؤمن يتقدم الكافر. قوله: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة:٥٤)

وبالنظر إلى قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ (الفرقان: ٦١)

وهنا نجدُ صاحِبَنا قد أعطى الأولوية لمرجع الضمير للأقرب فقد قال: " ﴿وجعل فيها﴾ أي في البروج، فإن قيلَ لمَ لا يجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿فيها﴾ راجعًا إلى السماء دون البروج؟ قُلنا البروجُ أقربُ، فعود الضمير إليها أولى " [٢٧]

---

[٢٥] ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ): ٤٧١.

([٢٦]) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦هـ): ٣ / ١٣٦.

[٢٧] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٤ / ١٠٦.

وهنا نجدُ الضَّميرَ مؤنثًا وقد سُبق بلفظتين مؤنثتين (السّماء) و (البروج) أي يمكن احتمالية عود الضمير عليهما معًا. لكنّ الرازي أعاد الضمير على البروج؛ لأنها أقرب مذكور، والإعادة إليها واجبٌ عنده.

ومنه أيضًا قوله تعالى في أمره بطاعته تعالى وبطاعة رسوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ (الأنفال: ٢٠)

وقد كشفَ الرازي عن مرجع الضمير حيث قال: " فَلِمَ قال ولا تولّوا عنه، فجعلَ الكنايةَ واحدةً مع أنه تقدّمَ ذِكرُ الله ورسولِه؟ قُلنا: إنه تعالى أمرَ بطاعةِ اللهِ وبطاعةِ رسولِه، ثمّ قال: ﴿ولا تولّوا﴾؛ لأنّ التّولّي إنّما يصحُّ في حقّ الرسولِ بأنْ يُعرضُوا عنه وعن قبولِ قوله..." [٢٨]

فهنا أعاد الرازي الضميرَ على أقرب مذكورٍ وهو (رسوله)؛ لأنه المنهيُّ بالتولّي عنه.

وفي هذه الآية يُخبرُ تعالى بأنَّ عِدَّةَ الشُّهور اثْنا عشَرَ شهرًا عندَ اللَّه في كتاب اللَّه يوم خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنا عَشَرَ شَهْرًا في كِتابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ مِنها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكم وقاتِلُوا المُشْرِكِينَ كافَّةً كَما يُقاتِلُونَكم كافَّةً واعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ المُتَّقِين﴾ (التوبة : ٣٦)

وبيّن الرازي في عود الضمير بقوله: " قال الأكثرون: أنّ الضمير في قوله: ﴿فِيهِنَّ﴾ عائدٌ إلى الأربعة الحُرم، قالوا: والسبب فيه أن لبعض الأوقات أثرًا في زيادة الثواب على الطاعات والعِقاب على المحظورات. " [٢٩] وممن اختار هذا الرأي ابن عاشور [٣٠] وقد رجّح الرازي عود الضمير في قوله (فيهنّ) إلى المذكور السابق فوجب عوده إلى أقرب المذكورات، وما ذلك إلا قوله (منها أربعةٌ حرم). ونقل رأي الفراء في هذه المسألة إذ قال: " الأولى رجوعها إلى الأربعة؛ لأنّ العربَ تقول فيما بين الثّلاثة إلى العشرة (فيهنّ) فإذا جاوز هذا العدد قالوا (فيها) والأصلُ فيه أنّ جمعَ القلة يُكنّى عنه كما يُكنّى عن جماعةٍ مؤنّثة، ويُكنّى عن جمع

---

[٢٨] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي(ت:٦٠٦هـ) ١٥ / ١٤٨.

[٢٩] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٦/ ٥٥.

[٣٠] تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): ١٨٥/١٠.

الكثرة كما يُكنّى عن واحدةٍ مؤنّثة. " [٣١] ومن هنا استبعد الرازي عود الضمير على الأشهر الاثني عشر. وترى الباحثة مع ان العود على أقرب مذكور حسم المسألة في تحديد العائد في (فيهن) إلا أن المعنى عاضد ذلك إذ كان التركيز على الاربعة الحرم كونها هي محل الحديث.

وعلى هذا النحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّباتٌ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ ومِن خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِن أَمْرِ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتّى يُغَيِّرُوا ما بِأنْفُسِهِمْ وإذا أرادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وما لَهم مِن دُونِهِ مِن والٍ﴾ (الرعد: ١١)

وقد لا يصرح الرازي بلفظ أقرب مذكور إلّا أنَّ كلامه يدلُّ عليه، فقال فيما يعود إليه الضمير: " اعلم أن الضمير في ﴿لَهُ﴾ عائدٌ إلى(مَنْ) في قوله: (سواءٌ منكم مَن أسرَّ القول ومن جهر به) وقيل على اسم الله في (عالِمِ الغيب والشهادة)، والمعنى: لله معقباتٍ... " [٣٢]

وممن قال هذا الرأي أبو حيان. [٣٣]

وهنا نقول لعله رجَّح عود الضمير لأقرب مذكور لأنه الأصل في القاعدة ما لم يرد دليلٌ بخلافه، كأنه قيل: (لِمنْ أسرَّ– ومَن جهر– ومن استخف) وكذلك لأن الإعادة إلى المقدر مع إمكان الإعادة إلى المذكور فيه إخراجٌ للآية عن نظمها دون موجب لذلك.

ومنه قولُه تعالى في حديثه عن العُلماء من بني إسرائيل، فبعضُهم أقرَّ من مثل عبد الله بن سلام، ومعظمُهم جحد: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُون ﴾ (البقرة: ١٤٦)

---

[٣١] معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ): ٤٣٥/١.

[٣٢] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٩ / ١٩.

[٣٣] ينظر: البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي (ت: ٧٥٤هـ): ٦ / ٣٥٩.

قد قال الرازي في مسألة مرجع الضمير: " الضمير في قوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ إلى ماذا يرجع؟ ذكروا فيه وجوهًا: أحدُها: أنّهُ عائدٌ إلى رسول الله صلى الله عليه (وآله) أي يعرفونه معرفةً جليّةً...، والقول الثاني: الضمير في قوله: ﴿ يعرفونه﴾ راجعٌ إلى أمر القِبلة...، واعلم أنّ القول الأولَ أولى، من وجوهٍ: أحدُها: أنَّ الضميرَ إنما يرجعُ إلى مذكورٍ سابقٍ، وأقربُ المذكورات العِلم في قوله: ﴿ مِن بعد ما جاءك من العلم﴾ والمُرادُ من ذلك العلم: النبوّة، وأمّا أمرُ القبلة فما تقدّم ذكرُه البتّة. وثانيها: أنّ الله تعالى ما أخبرَ في القرآن أنّ أمرَ تحويلِ القِبلة مذكورٌ في التوراة والإنجيل، وأخبرَ فيه أنّ نبوّةَ محمّد (صلى الله عليه وآله) مذكورةٌ في التوراة والإنجيل... " [٣٤]

وقد رجح الرازي عود الضمير إلى الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ لأنه أقرب المذكورات، واستبعد أمرَ القبلةِ لعدم ذكرها. فقد حلّل كل مرجعيات الضمير بشكلٍ دقيقٍ للوصول إلى تعيين المرجع الأكثرِ ملاءمة لمعنى الآية، ولم يأتِ على ذكر القرآنِ بوصفه مرجعًا للضمير؛ لاستبعاده إطلاقًا، ولو كان كذلك لقال: يعرفونه كما يعرفون التوراة، رعايةً للمناسبة، فمعرفتهم للقرآن يُناسبها معرفتهم للتوراة، وكذلك ذِكرُ الأبناء مُقابلًا للقرآن يعدُّ خرقًا للنظام اللّغوي المعروف في الذهن.

وقد ذكر الله قصّة الرّجل الذي حاجّ إبراهيم في ربّه وهو نَمْرُوذُ بْنُ كَنْعانَ، وهو أوَّلُ مَن تجبَّرَ وادَّعى الرُّبُوبِيَّة، بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة: ٢٥٨)

وقد تطرّق الرازي للحديث عن مرجع الضمير هنا، فقال: " والضميرُ في قوله: ﴿فِي رَبِّهِ﴾ يحتملُ أن يعودَ إلى إبراهيم ويحتملُ أنْ يرجعَ إلى الطّاعن، والأول هو الأظهر، أما قوله: ﴿أن آتاه المُلكَ﴾: الهاءَ في آتاهُ عائِدٌ إلى إبْراهِيمَ، يَعْنِي أنَّ اللَّهَ تَعالى آتى إبْراهِيمَ (عليه السلام) المُلْكَ، واحْتَجُّوا عَلى هَذا القَوْلِ بِوُجُوهٍ: الأوَّلُ: قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ فقد آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (النساء:٥٤) والثّانِي: أنَّهُ تَعالى لا يَجُوزُ أنْ يُؤْتِيَ المُلْكَ الكُفّارَ، ويَدَّعِيَ الرُّبُوبِيَّةَ لِنَفْسِهِ. والثّالِثُ: أنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ إلى أقْرَبِ

[٣٤] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ) ٤/ ١٤٢- ١٤٣.

المَذْكُورِينَ واجِبٌ، وإبْراهِيمُ أقْرَبُ المَذْكُورِينَ إلى هَذا الضَّمِيرِ، فَوَجَبَ أنْ يَكُونَ هَذا الضَّمِيرُ عائِدًا إلى إبراهيم (عليه السلام) " [٣٥]

وهنا جوّز عود الضمير في (ربه) إلى إبراهيم؛ لأنه الأظهر، وفي قوله: ﴿آتاه﴾ نقل قولين: الأول: أنه عائدٌ إلى إبراهيم، والثاني: إلى الإنسان الذي حاجه. ولعلّ الراجحَ هنا عودُ الضمير في آتاه إلى إبراهيم (عليه السلام)؛ لأنه أقرب المذكورين إلى هذا الضمير.

وقد ذكر تعالى أنّه لو يعاقب الناس بما عملوا من الذّنوب والمعاصي ما ترك عليها من دابة في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾ (فاطر: ٤٥)

وقد قال صاحبُنا في مرجع الهاء: " قَوْلُهُ تَعالى: ﴿عَلَى ظَهْرِهَا﴾ كِنايَةٌ عَنِ الأرْضِ وهي غَيْرُ مَذْكُورَةٍ، فَكَيْفَ عُلِمَ ؟ نَقُولُ: مِمّا تَقَدَّمَ ومِمّا تَأخَّرَ، أمّا ما تَقَدَّمَ فَقَوْلُهُ: ﴿وما كانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ في السَّماواتِ ولا في الأرْضِ﴾ فَهو أقْرَبُ المَذْكُوراتِ الصّالِحَةِ لِعَوْدِ الهاءِ إلَيْها، وأمّا ما تَأخَّرَ فَقَوْلُهُ: ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ لِأنَّ الدَّوابَّ عَلى ظَهْرِ الأرْضِ. "[٣٦]

وهنا رجّح الرازي عود الضمير إلى الأرض؛ لوضوحها، ولكونها أقرب مذكور.

وعلى هذه الشاكلة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ﴾ (الفجر:١١)

وهنا حكى الرازي عن مرجع الضمير في ﴿طَغَوْا﴾ بقوله: " يحتملُ أنّه يرجعُ الضميرُ إلى فرعون خاصّةً؛ لأنّهُ يليهِ، ويحتملُ أنْ يرجعَ إلى جميع مَن تقدّمَ ذكرهم وهذا هو الأقرب. " [٣٧]

---

[٣٥] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٧/ ٢٣.

[٣٦] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٢٦/ ٣٧.

[٣٧] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٣١ / ١٦٩.

وقد رجح الرازي عود الضمير إلى جميع من تقدّم ذكرهم، والراجحُ عوده إلى فرعون وهو أحد أقوال الرازي؛ وقد صرّح بذلك بقوله: (لأنه يليه) أي أنّ لفظة فرعون هي الأقرب في سياق الآيات﴿ وفرعون ذي الأوتاد﴾ (الفجر: ١٠)، وعود الضمير إلى أقرب مذكورٍ هو الأقرب، وقد أُريدَ بضمير الجمع العائد إليه جنودَه ومَن تبعه.

ومثله قوله تعالى: ﴿.... وآتى المالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبى واليَتامى والمَساكِينَ وابْنَ السَّبِيلِ والسّائِلِينَ وفي الرِّقابِ....وأُولَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧)

وقد بيّنَ الرازي مرجع الضمير من تفصيل قوله: " اختلفوا في أن الضمير في قوله: ﴿عَلى حُبِّهِ﴾ إلى ماذا يرجع؟ وذكروا فيه وجوهًا: الأول: وهو قول الأكثرين أنه راجع إلى المال... والثاني: أن الضمير يرجع إلى الإيتاء... والثالث: أن الضمير عائدٌ على اسم الله تعالى..." [٣٨] وقد رجح كثيرٌ من المفسرين عود الضمير على المال؛ لأنه أقرب مذكور– ومنهم: ابن جُزَي [٣٩] وصاحب البحر المحيط [٤٠] وابن كثير[٤١] ولعل الرازي رجح هذا المرجع لأنه أقرب مذكور، ولأنّ الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل، ولأن المال محبوبٌ كما في قوله: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (الفجر:٢٠)

وعلى هذا النحو قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣)

---

[٣٨] مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٥ / ٤٣.

[٣٩] ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ) ضبطه وصححه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية– بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.: ١ / ٩٥.

[٤٠] ينظر: البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي(ت: ٧٥٤هـ): ٢ / ١٣٥.

[٤١] ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) تح: سامي محمد سلامة، دار طيبة: ١ / ٤٨٦.

وقد فصَّل الرازي في مرجع الضمير بقوله: " فاعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ فِعْلٌ، فَلابُدَّ مِنَ اسْتِنادِهِ إلى شَيْءٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ، فَأقْرَبُها إلى هَذا اللَّفْظِ: الكِتابُ، ثُمَّ النَّبِيُّونَ، ثُمَّ اللَّهُ، فَلا جَرَمَ كانَ إضْمارُ كُلِّ واحِدٍ مِنها صَحِيحًا، فَيَكُونُ المَعْنى: لِيَحْكُمَ اللَّهُ، أوِ النَّبِيُّ المُنَزَّلُ عَلَيْهِ، أوِ الكِتابُ، ثُمَّ إنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن هَذِهِ الِاحْتِمالاتِ يَخْتَصُّ بِوَجْهِ تَرْجِيحٍ، أمّا الكِتابُ فَلِأنَّهُ أقْرَبُ المَذْكُوراتِ، وأمّا اللَّهُ فَلِأنَّهُ سُبْحانَهُ هو الحاكِمُ في الحَقِيقَةِ لا الكِتابُ، وأمّا النَّبِيُّ فَلِأنَّهُ هو المُظْهِرُ، فَلا يَبْعُدُ أنْ يُقالَ: حَمْلُهُ عَلى الكِتابِ أوْلى، أقْصى ما في البابِ أنْ يُقالَ: الحاكِمُ هو اللَّهُ، فَإسْنادُ الحُكْمِ إلى الكِتابِ مَجازٌ. " (٤٢)

وهنا يمكننا أن نقول إن الرازي قد أحال الضمير إلى قرينتين: إحداهما: نحوية، وهي عود الضمير على أقرب مذكور، والثانية: بلاغية تعتمد على الحقيقة والمجاز. فإذا ما تعارض أمران أحدهما حقيقي والآخر مجازي؛ قُرّر أن الضمير يعود على الحقيقي، كونه الأولى في القيام في الفعل.

ومن ذلك قوله: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (إبراهيم: ٤٦)

وقد أوضح الرازي مرجع الضمير هنا بقوله: " اخْتَلَفُوا في أنَّ الضَّمِيرَ في قَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا﴾ إلى ماذا يَعُودُ ؟ عَلى وُجُوهٍ: الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عائِدًا إلى الَّذِينَ سَكَنُوا في مَساكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أنْفُسَهم، وهَذا القَوْلُ الصَّحِيحُ لِأنَّ الضَّمِيرَ يَجِبُ عَوْدُهُ إلى أقْرَبِ المَذْكُوراتِ. والثّانِي: أنْ يَكُونَ المُرادُ بِهِ قَوْمَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) والدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وأنْذِرِ النّاسَ﴾ يا مُحَمَّدُ وقَدْ مَكَرَ قَوْمُكَ مَكْرَهم وذَلِكَ المَكْرُ هو الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعالى في قَوْلِهِ: ﴿وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أوْ يَقْتُلُوكَ أوْ يُخْرِجُوكَ﴾ (الأنفال: ٣٠) وقَوْلِهِ: ﴿مَكْرَهُمْ﴾ أيْ مَكْرَهُمُ العَظِيمَ الَّذِي اسْتَفْرَغُوا فِيهِ جُهْدَهم." (٤٣)

وهنا نجدُ الرازي قد ذكر مرجعين للضمير إلا أنه اختار الأول؛ لتطابقه مع قاعدة أقرب مذكور..

---

(٤٢) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٦ / ١٥-١٦.

(٤٣) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٩/ ١٤٧.

واختار الرازي مرجع الضمير لأقرب مذكور في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (هود: ١١٩) وقد شرح الرازي مرجع الضمير في قوله: " ﴿ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ وفِيهِ ثَلاثَةُ أقْوالٍ: القَوْلُ الأوَّلُ: قالَ ابْنُ عَبّاسٍ: ولِلرَّحْمَةِ خَلَقَهم، وهَذا اخْتِيارُ جُمْهُورِ المُعْتَزِلَةِ. قالُوا: ولا يَجُوزُ أنْ يُقالَ: ولِلِاخْتِلافِ خَلَقَهم، ويَدُلُّ عَلَيْهِ وُجُوهٌ: الأوَّلُ: أنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ إلى أقْرَبِ المَذْكُورَيْنِ أوْلى مِن عَوْدِهِ إلى أبْعَدِهِما، وأقْرَبُ المَذْكُورَيْنِ هَهُنا هو الرَّحْمَةُ، والِاخْتِلافُ أبْعَدُهُما. والثّانِي: أنَّهُ تَعالى لَوْ خَلَقَهم لِلِاخْتِلافِ وأرادَ مِنهم ذَلِكَ الإيمانَ، لَكانَ لا يَجُوزُ أنْ يُعَذِّبَهم عَلَيْهِ إذا كانُوا مُطِيعِينَ لَهُ بِذَلِكَ الِاخْتِلافِ. الثّالِثُ: إذا فَسَّرْنا الآيَةَ بِهَذا المَعْنى، كانَ مُطابِقًا لِقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وما خَلَقْتُ الجِنَّ والإنْسَ إلّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذّارِياتِ: ٥٦). " (٤٤)

وهنا أعطى الرازي الأولوية في عود المرجع للرحمة؛ لأنها الأقرب إلى الضمير.

وقد يذكر الرازي آراءً لتحديد مرجع الضمير استنادًا لهذه القاعدة، فنجده يقول في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ (الشمس:١٥) " أمّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ فَفِيهِ وُجُوهٌ: أوَّلُها: أنَّهُ كِنايَةٌ عَنِ الرَّبِّ تَعالى إذْ هو أقْرَبُ المَذْكُوراتِ. وثانِيها: أنَّهُ كِنايَةٌ عَنْ صالِحٍ الَّذِي هو الرَّسُولُ أيْ: ولا يَخافُ صالِحٌ عُقْبى هَذا العَذابِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِمْ وذَلِكَ كالوَعْدِ لِنُصْرَتِهِ ودَفْعِ المَكارِهِ عَنْهُ لَوْ حاوَلَ مُحاوِلٌ أنْ يُؤْذِيَهُ لِأجْلِ ذَلِكَ. وثالِثُها: المُرادُ أنَّ ذَلِكَ الأشْقى الَّذِي هو أُحَيْمِرُ ثَمُودَ فِيما أقْدَمَ مِن عَقْرِ النّاقَةِ." (٤٥) وهنا بدأ الرازي بإعادة المرجع إلى أقرب مذكور. وهو الأكثر ترجيحًا بين الآراء الأخرى. إذ لا يوجد ما يمنع ذلك.

(٤٤) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ١٨ / ٨٠.

(٤٥) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت:٦٠٦هـ): ٣١/ ١٩٧.